



جمعية الاقتصاد السعودية

إصدارات علمية (١)

مشكلات تدريس الاقتصاد في الجامعات السعودية

أوراق حلقة النقاش المعقودة

على هامش اللقاء السنوي الرابع لجمعية الاقتصاد السعودية

جدة ١٤١٠هـ

تحرير: د. / ماجد عبدالله المنيف

مقترحات لتطوير

منهج تدريس مبادئ الاقتصاد في الجامعات السعودية

د. محمد العلي القرني بن عيد

قسم الاقتصاد - مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي

جامعة الملك عبدالعزيز - جدة

الباعث على الاهتمام بهذا الموضوع :

تمثل مادة مبادئ الاقتصاد (ذات الرقم ١٠١ في أكثر جامعات المملكة)، شأنها شأن مواد المبادئ في أي علم، القاعدة التي يعتمد عليها تحصيل الطالب في ذلك التخصص. إن فشل مادة المبادئ في تقديم القواعد الأساسية التي يقوم عليها العلم بطريقة مفهومة ومشوقة، من شأنه أن يشوش ذهن الطالب بحيث يصعب عليه الاستفادة من المواد اللاحقة لمادة المبادئ، كما تفوت عليه فرصة الانتفاع من المعلومات التي يتلقاها في تلك المادة. وبالنسبة لنا نحن الذين مارسوا التدريس في أقسام الاقتصاد، فإن شكوى الطلاب من صعوبة المادة هو أمر متكرر. ولذلك فلعل من المناسب العمل على تطوير المناهج وطرق العرض بحيث يمكن نقل الأفكار الأساسية بسهولة ويسر وتوفير الفرصة لانتفاع الطالب من العلم وهو هدف التعليم ابتداءً.

والملاحظ أن الاهتمام بعلم الاقتصاد في تزايد مستمر، فالموضوع يزداد أهمية نظراً إلى التوسع الكبير في تدريس هذه المادة في الوقت الحاضر. إذ لا يقتصر تدريس مبادئ الاقتصاد على كليات العلوم الإدارية فحسب (الرياض، جدة، عنيزة، الظهران، الأحساء) بل نجد أنها أصبحت متطلباً للتخرج لطلاب بعض كليات الآداب (كما في جامعة الملك عبدالعزيز وجامعة الملك سعود)، وكليات الشريعة (في أقسام الاقتصاد الإسلامي في مكة المكرمة، الرياض، القصيم، أبها)، بل وفي الكليات التقنية،

والكليات المتوسطة وفي المناهج الجديدة للمدارس الثانوية (الثانويات المطورة) . . . إلخ ، من كل ذلك نرى أن أمامنا - نحن معشر الاقتصاديين - مسئولية كبيرة في إيصال المعرفة الصحيحة والمفيدة لهذه الشريحة الكبيرة من شباب الأمة الذين سيكونون جزءاً مهماً من متخذي القرارات في القطاع الخاص والحكومة في المستقبل القريب . ولذلك رأيت أن أوجه الاهتمام إلى هذا الموضوع الذي أحسب أنه يستحق أن يولى أهمية خاصة من قبل جمعية الاقتصاد السعودية ومن قبل أقسام الاقتصاد في الجامعات السعودية .

١ - حول هدف المادة :

يعد علم الاقتصاد أكثر العلوم الاجتماعية نضوجاً وتطوراً . وهو بلاشك أرقاها منهجاً وأكثرها نفعاً من الناحية العملية . والهدف من التعلم هو الاستفادة من المعرفة التي يقدمها العلم . وكلما كانت هذه الفائدة عملية ، مباشرة ، تمس حياة المتعلم ، كان تقدير الطالب وتعلقه بهذا التخصص أكثر وأشد ، ومن ثم انتفاع المجتمع ككل من تكاثر عدد المستوعبين للعلم الاقتصادي . لذلك كان لزاماً أن يكون هدف المادة هو التأثير على الطالب بطريقة تؤدي إلى إذكاء جذوة التساؤل في ذهنه والبرغبة في الحوار والمناظرة مع أنداده وزملائه . ولا يتحقق ذلك إلا بالتأكد من أن خطأ ربيعاً ينتظم كل الموضوعات المعروضة في مادة المبادئ ، ومنطقاً قوياً يللم شتات ما يطرح فيها من أفكار . يجب أن يتضح للطالب بشكل جلي ما وظيفة علم الاقتصاد في المجتمع ؟ ما أهمية هذه الوظيفة ؟ ماذا يمكن أن يستفيد هو على المستوى الشخصي من المعرفة الاقتصادية ؟ ما علاقة الطروحات النظرية بالقيمة العملية لهذا العلم ؟ .

١.١ علم الاقتصاد، علم اتخاذ القرارات :

من المفيد أن يعرض علم الاقتصاد كعلم اتخاذ القرارات ، فيوضح للطالب منذ البداية أن علم الاقتصاد يتعلق بالكفاءة في اتخاذ القرارات . لذلك يستطيع أن يفهم أنه يدرس المشكلة الاقتصادية مثلاً ، لأن القرارات الاقتصادية هي في مجملها محاولات للمواءمة بين الموارد المحدودة والرغبات غير المحدودة ، وأنه يدرس سلوك المستهلك ، لأن سلوك المستهلك هو مجموعة القرارات التي يتخذها الفرد في ظل المحددات الدخلية

لتحقيق هدف الوصول إلى أقصى إشباع ممكن، بالإضافة إلى مواضيع أخرى مهمة كسلوك المنشأة وغيرها. لذلك نحن نحاول في علم الاقتصاد بناء نظريات تفسر سلوك الوحدات الاقتصادية، أي نظريات قادرة على توقع قرارات تلك الوحدات. وما هي الفائدة من القدرة على توقع قرارات تلك الوحدات؟ إنها تحقيق الكفاءة الاقتصادية لأنها ستوفر للوحدات الاقتصادية المختلفة الوسائل لاتخاذ القرارات الصحيحة.. إلخ.

بهذا يستطيع الطالب أن يدرك أنه يمكن أن ينتفع بدراسة الاقتصاد لأنه سيكون قادراً على فهم العالم المحيط به بشكل أفضل، فهو سيتمكن من التعرف على أنجع الطرق لاتخاذ القرار، وسيتعرف على النظريات التي ستمكنه من توقع قرارات الوحدات الاقتصادية.

٢.١ التحليل الحدي :

إن فكرة اتخاذ القرارات عند الحد، أو ما يسمى بالتحليل الحدي *Marginal Analysis* هي الفكرة الرئيسة في علم الاقتصاد التي مكنت من استخدام الأدوات الرياضية في النظريات التي تفسر سلوك الوحدات الاقتصادية. وربما لا يجد الطالب صعوبة في تعلم المعادلات التفاضلية واستخراج الكميات الحدية منها. ولكنه يجب أن يفهم الأبعاد المنهجية لتبني الاقتصاديين لهذا الأسلوب، وأن يرتبط في ذهنه بفوائده العملية. فمن جهة، من الضروري أن يدرك الطالب أن المنهج المذكور (أي اتخاذ القرارات عند الحد) ليس غريباً على السلوك الفردي الاعتيادي (ولذلك كان الماس أغلى من الماء)، ومن ثم يتنبه الطالب إلى أن القرارات التي يتخذها هو يومياً هي قرارات معتمدة على معدل التغير وليس على الكمية الكلية. بهذه الطريقة يستطيع الدارس أن يربط بين واقع الحياة وبين التحليل الاقتصادي ويتلمس المنافع العملية لهذا العلم. إن الفهم الدقيق والوعي العميق لفكرة اتخاذ القرارات عند الحد هو بلا شك زبدة مادة مبادئ الاقتصاد. ولذلك فإن العملية التدريسية تكون قد منيت بالفشل - في نظري - إذا أنهى الطالب هذه المادة بدون أن يدرك مركزية هذه الفكرة في التحليل الاقتصادي.

إدراك الطالب ووعيه بالبعد المنهجي للتحليل الحدي سيسهل عليه كثيراً (ليس فقط) فهم المواد الاقتصادية المتقدمة بل مباشرة محاولات صياغة المتغيرات الاقتصادية بطريقة تمكن من الوصول إلى نتائج مفيدة باستخدام التحليل الحدي .

٣.١ علم الاقتصاد كطريقة تفكير :

إن تفوق علم الاقتصاد على العلوم الاجتماعية الأخرى إنما مرده إلى أن المعرفة الاقتصادية المنهجية لا تقتصر على تقديم المعلومات المفيدة حول الحياة العملية والنشاط الاقتصادي ، ولكنها تقدم للدارس طريقة تفكير مختلفة . ولا غرابة أن نلاحظ - حتى على المستوى الشعبي - بأن شخصاً ما يوصف بأن تفكيره اقتصادي كناية عن عنايته بتحقيق الكفاءة في استخدام موارده الاقتصادية . وأحسب أن الطالب المتمكن من فهم مبادئ علم الاقتصاد كطريقة تفكير سوف يخرج إلى المجتمع مواطناً تتوافر فيه القدرة على الاستخدام الأمثل لموارده الفردية ولموارد المجتمع .

والاستفادة من المعرفة الاقتصادية كطريقة تفكير لا يقتصر أثرها على قرارات الفرد المتعلقة بالشراء أو الادخار أو الاستثمار ، بل تتخطى ذلك إلى القرارات التي قد لا تبدو فيها الصبغة الاقتصادية واضحة ، مثل : هل الأفضل لي أن أنخرط في برنامج للدراسات العليا أم أترك الجامعة وألتحق بوظيفة؟ هل من الأفضل أن أمتنع بالإجازة الصيفية أم أسجل للفصل الصيفي؟ ... إلخ .

إن من أهم عناصر مادة مبادئ الاقتصاد التي تكون هذه القدرة لدى الطالب هي فكرة تكاليف الفرصة المضاعة *Opportunity Cost* . تلك فكرة قوية وذات منافع عملية كثيرة . وهي تمثل طريقة تفكير غير عسيرة على إدراك الطالب . بل إن من اليسير تقديم كثير من الأمثلة التي تثبت أن أكثر الأفراد يأخذون باعتبارهم هذا البعد عند اتخاذ القرارات . ومن المفيد تدريب الطالب على طريقة التعرف على تكاليف الفرصة المضاعة المصاحبة لكل قرار . هذا ولا شك سيجعله بشكل عفوي يدرك الوسائل التي يمكن بها تحقيق الاختيار الصحيح بين البدائل . فالإنسان مواجه دائماً بمجموعة من الخيارات ،

وهو في حاجة إلى طريقة تمكنه من الاختيار الصحيح ، أي اختيار البديل ذي التكاليف الأقل . لذلك فإن من المفيد تدريس مبادئ الاقتصاد بهدف التأثير على طريقة تفكير الطالب بالعالم المحيط به من الناحية الاقتصادية ، وبالتركيز على فكرة تكاليف الفرصة المضاعة .

٢ - طريقة العرض :

١.٢ الاقتصاد والرياضيات :

الرياضيات هي الترجمة العملية لعلم المنطق ، ولذلك تمكنت جميع العلوم المنضبطة منطقياً أن تستخدم التحليل الرياضي لتسهيل الوصول إلى نتائج قوية واستنتاجات مفيدة . والقابلية لاستخدام التحليل الرياضي هي واحدة من الصفات التي تفوق بها علم الاقتصاد على العلوم الاجتماعية الأخرى . لكن يبقى أن الرياضيات هي أداة ووسيلة للتحليل الاقتصادي . الرياضيات هي وعاء وليست العلم ذاته . ونحن كإقتصاديين وكأساتذة ندرس الاقتصاد نعلم هذه الحقيقة ، وندرك تماماً الفرق بين التحليل الاقتصادي والنماذج الرياضية التي تستخدم لتسهيل الوصول إلى نتائج متسقة من الناحية المنطقية ومفيدة من الناحية النظرية . لكني لاحظت أن الأمر كثيراً ما يختلط على الطالب المبتدئ ، فيظن أن ما يدرسه من نماذج رياضية هو الاقتصاد ، وهو غاية المعرفة الاقتصادية وفحوى التحليل الاقتصادي . هذا في نظري اعوجاج يحتاج إلى تقويم . وقد اعتدت في تدريسي لهذه المادة على إعطاء الطالب - مبكراً - بعض الأمثلة التي توضح له بشكل جلي كيف أن ذات النتائج يمكن أن يتوصل إليها بصيغ متعددة بحيث يدرك تماماً أن المعادلات الرياضية والأشكال البيانية ليست هي الاقتصاد ولكنها أدوات يستخدمها الإقتصاديون لتسهيل الوصول إلى ما يريدون .

٢.٢ علم الاقتصاد كرواية مسلية :

لاريب في أن أكثر الأساليب جاذبية للطلاب هو أسلوب القصص والحكايات المسلية . ولكن هيهات أن يكون الاقتصاد ، بما اشتهر به من جفاف وصعوبة قصة

مسلية . ومع ذلك فإن من أقطاب الاقتصاديين من حاول ذلك المستحيل ، وأحسب أنه قد حقق فيه نجاحاً . ذلكم هو جورج ستجلر الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ، وهو منحه جامعة شيكاغو في وقت من الأوقات . وقد اتبع ستجلر هذا الأسلوب إلى حد كبير في كتابه المشهور نظرية السعر .

لا مجال للقول بإمكانية اتباع هذا الأسلوب في تدريس مبادئ الاقتصاد ، ولكني أقترح استخدامه في صياغة التمارين المصاحبة لمنهج المادة . ستصبح تلك التمارين ، بلا ريب مشوقة للطالب ، ولكن الأهم من ذلك ، إنها بهذه الطريقة تقدم له أوضاعاً مشابهة للواقع تتطلب منه إمعان النظر والتفكير في أساليب اتخاذ القرار .

٣ - ٢ المعلومات والنظريات:

المعتاد أن مادة مبادئ الاقتصاد خلو من المعلومات المتعلقة بواقع الحياة الاقتصادية ، كالإحصاءات والأرقام الخاصة ببعض المتغيرات على الطبيعة . والأرقام التي ترد ، غالباً ما تكون افتراضية الهدف منها المساعدة على حل بعض التمارين . ولهذا أثر ، بلا شك ، على بعد المادة عن عالم الواقع ومن ثم انصراف الطلاب عنها وعدم تلمسهم لمنافعها العملية . إن من العسير أن يجد الإنسان مكاناً مناسباً ضمن المنهج المعتاد لإقحام الواقع . ومع ذلك فإن من المناسب في نظري ، التركيز عند التطرق إلى نظام الأسعار وإلى العرض والطلب وتوازن السوق على استخدام أرقام من إحصائيات منشورة عن الكميات المعروضة والمطلوبة من السلع والخدمات المختلفة . وقد يبدو هذا أمراً هامشياً ولكنه ليس كذلك . وقد لست من الطلاب في أحيان كثيرة تجاوباً أكثر مع الأرقام المتعلقة بأشياء يعرفونها ويهتمون بها (مثل السيارات . . .) .

٣ - محتويات المادة:

تتضمن مادة مبادئ الاقتصاد دائماً محتويات متشابهة في أكثر الجامعات . وقد استقر منهج هذه المادة وأصبح القاسم المشترك معروفاً على مستوى العالم تقريباً . ثم يأتي دور الاختلافات بين المجتمعات والأقطار فيما يضاف على المحتوى النمطي . فبالنسبة

للجامعات والكليات في بلادنا فإن هناك بعض الموضوعات التي أرى وجاهة إضافتها إلى المنهج وملاءمتها للهدف من المادة .

١.٣ المحتوى الإسلامي للمادة:

تنص الأنظمة الأساسية لكل الجامعات السعودية على ضرورة العناية بالمناهج الدراسية والعمل على إضفاء الصبغة الإسلامية عليها(★). ولا يقتصر ذلك على الدراسات الشرعية المتخصصة بل يفترض أن يحرص أعضاء هيئات التدريس بتلمس المواقع، في كل منهج، التي يمكن من خلالها عرض وجهة النظر الإسلامية. وتظهر الحاجة إلى مثل هذا التوجه، أكثر ما تظهر، في العلوم الاجتماعية حيث تزخر أدبيات العلم بأفكار غريبة وقيم غير ملائمة واستنتاجات متعارضة مع أحكام الشريعة وقواعدها العامة. وبالنسبة لمادة مبادئ علم الاقتصاد فإني أعتقد أن المواضيع التالية في المناهج المعتادة تستحق النظر وهي جديرة في نظري بالاهتمام:

١ - التأكد من أن الطالب واضح في ذهنه الغرض من عرض فكرة تعظيم المنفعة (كهدف للمستهلك) وتعظيم الربح (كهدف للمنشأة). إن النظرية هدفها توقع سلوك الوحدات الاقتصادية، وليس الدعوة إلى ما يجب أن يكون. بمعنى أوضح: إن من الخطر الجسيم على الطالب أن يعتقد أن علم الاقتصاد يقدم له شكلاً مقترحاً من السلوك. فعندما نقول إن المستهلك يعظم المنفعة (كهدف)

(★) وقد نصت خطة تطوير المناهج في كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز ضمن أهداف الكلية على ما يلي:

«الاهتمام بالفكر الإسلامي في مجال تخصصات الكلية من خلال السياسات التالية:

- إنشاء مواد علمية جديدة في التخصصات المختلفة تستمد مقوماتها وجذورها من الفكر الإسلامي.

- زيادة التطبيقات والأمثلة في مختلف المواد ومفردات المناهج والمقارنة بين النظريات والفكر الإسلامي».

ص: ٢ - ٣ مشروع تطوير خطة المناهج الدراسية بكلية الاقتصاد والإدارة ١٤٠٧هـ.

فليس في هذا تقرير حقيقة ولكنها فرضية، وإن هناك حاجة نظرية لهذه الفرضية وهي الوصول إلى استنتاجات، حول سلوك المستهلك، قابلة للاختبار.

فإذا اختلط الأمر في ذهن الطالب فظن أن هذا «ما يجب أن يكون»، انقلبت المادة من مبادئ علم الاقتصاد إلى مدخل إلى التربية! هذه قضية مهمة. ذلك أن مجرد اعتقاد الطالب أن فكرة تعظيم المنفعة وفكرة تعظيم الربح كهدفين أوحدين للمستهلك والمنشأة، اعتقاد أن ذلك سلوك مقبول اجتماعياً، ومنطقي، وملائم سيؤدي، بلا ريب، إلى آثار تربوية غير محمودة.

لذلك كان لزاماً علينا نحن معشر المعلمين أن نحرص على التأكيد على القيمة النظرية للفرضية المذكورة، والإشارة إلى ما هو موجود بالفعل في أدبيات المعرفة الاقتصادية من اهتمام بالغ في السنين الأخيرة بالعلاقات اللامقوية، وبالعناية بالآثار غير المباشرة على دالة منفعة الفرد الناتجة عن تعظيم الآخرين لمنافعهم. وبشكل أخص، عدم واقعية تعظيم الربح كهدف أوحده للمنشأة.

٢ - النظام الاقتصادي هو الإطار الذي يتم ضمنه النشاط الاقتصادي. والنظام الاقتصادي بالنسبة لأي مجتمع يمثل حدوداً مؤثرة على أنواع المعاملات والعقود، ويقدم خيارات الحلول للمشكلات الاقتصادية على المستوى الجزئي والكلّي.

ويفترض أن نموذج السوق الذي يكون جزءاً من نظام اقتصادي حر هو الوعاء الملائم لتحليل الاقتصادي ضمن المناهج التي تتبناها جامعاتنا. ولذلك كانت الإشارة إلى موضوع النظام الاقتصادي جزءاً أساسياً من منهج مادة المبادئ. هذا إذن موضع آخر يمكن فيه للمعلم أن يدخل وجهة النظر الإسلامية. من ذلك مثلاً الإشارة إلى معالم النظام الاقتصادي الإسلامي. وبشكل خاص، كيف يواجه هذا النظام المشكلة الاقتصادية، ومن ثم تعريض الطالب إلى موضوع السيطرة على الرغبات (وليس فقط الاستخدام الكفء

للموارد) بتبني أنماط السلوك الاستهلاكي الملائم كجزء من استراتيجية النظام الإسلامي لمواجهة المشكلة الاقتصادية.

خلاصة واستنتاجات:

الاقتصاد علم نافع وانتشار المعرفة الاقتصادية الصحيحة بين أفراد المجتمع يحقق نتائج مفيدة، ولذلك فالتحدي الذي نواجهه نحن معشر الاقتصاديين هو كيف ننقل هذه المعرفة الصحيحة إلى طلاب الجامعة، وكيف نساعدهم على تلمس القيمة العملية لهذا العلم. إني أرى، والله أعلم، أن مادة مبادئ الاقتصاد هي المكان (والزمان) المناسب. ولذلك أضحي لزاماً علينا أن نتأكد عند تدريس هذه المادة من تحقيق الهدف منها. ولا يتم ذلك إلا بالحرص المستمر على تطوير المنهج بإقحام الواقع ضمن الدراسة النظرية، وربط النظرية بالنظام الاجتماعي وبالحياة الواقعية. والتأكد من التفريق بوضوح بين الأهداف والوسائل. فالنماذج الرياضية هي وسائل وليست أهدافاً، فإذا فشل الطالب في تكوين قدرته على استيعاب المتغيرات الاقتصادية ضمن إطار فكري فعال والتوصل من خلال المحاكاة العقلية إلى استنتاجات ذات قيمة عملية، لم يشفع له أنه قد تمكن من فك رموز المعادلات. ومن الخطأ أن يفهم الطالب أن فيما يعرض عليه من المعرفة الاقتصادية إجابات جاهزة (بل إن ذلك من الخطر)، بل الأولى أن يطور في نفسه طريقة تفكير متميزة تمكنه من اتخاذ القرارات الملائمة. ولن تكون هذه القرارات ملائمة اعتماداً على خلوها من التناقض المنطقي فحسب، بل يحتاج أن تعتمد على المعلومات الصحيحة. وهنا كان ضرورياً أن يتضمن منهج مادة المبادئ إشارة إلى النظام الاقتصادي الإسلامي وإلى الاقتصاد السعودي.